

تخصيص 3 مواقع لإقامة مشاريع لمعالجة النفايات الصبيح: 4,1 ملايين طن نفايات إنشائية في 2010 بمعدل 11 ألف طن يومياً

كراسة الشروط المرجعية (تي.أو. آر) بشأن إنشاء مصنع بنظام (بي. أو. تي) لمعالجة الإطارات التالفة على أن يتم رفع الكراسة إلى الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات لاتخاذ الإجراءات الخاصة بشأن ذلك.



م. أحمد الصبيح

أيضاً مشروع معالجة النفايات البلدية الصلبة والاستفادة منها بهدف استقبالها وفرزها ومعالجتها والاستفادة من أكبر قدر ممكن من مكوناتها إضافة إلى مشروع تصعيد وتنفيذ موقع ردم صحي للتخلص من النفايات المفروضة من مصانع المعالجة بأساليب علمية وسليمة بيئياً. وذكر أن كمية النفايات البلدية الصلبة الناتجة في الكويت تقدر بحوالي 2 مليون طن حسب إحصائية عام 2010 أي بمعدل 5322 طناً يومياً بينما انه سيتم تخصيص ثلاثة مواقع لإقامة مشاريع معالجة النفايات البلدية الصلبة والاستفادة منها بحيث تخدم المناطق الشمالية والجنوبية والوسطى للمدال وتواكب التوسعات العمرانية المستقبلية. وأشار إلى مشروع معالجة الإطارات التالفة والاستفادة منها والذي يقضي بالموافقة على تخزين الإطارات التالفة في موقع الحفرة (الدركال) بمنطقة أرحية جنوب الجبراء بمساحة 103 آلاف متر مربع فيما تقدر كمية الإطارات التي يتم استقبالها في الموقع بين 60 إلى 80 ألف إطار شهرياً. وقال م. الصبيح ان التنسيق جار حالياً لاعاد

أعلن مدير عام بلدية الكويت م. أحمد الصبيح أن كمية النفايات الإنشائية الناتجة في الكويت قدرت بحوالي 4,1 ملايين طن وذلك حسب إحصائية عام 2010 أي بمعدل 11 ألف طن يومياً. وقال الصبيح لـ «كونا» امس ان البلدية تبنيت المشاريع والدراسات البيئية التي من شأنها معالجة النفايات الإنشائية والاستفادة من أكبر قدر ممكن من مكوناتها. وأضاف ان البلدية طرحت عدة مشاريع تهدف إلى حماية البيئة والمحافظة عليها عبر تدوير ومعالجة النفايات بغية الاستفادة من أكبر قدر ممكن من مكوناتها إضافة إلى التخلص من النفايات المفروضة بأساليب سليمة بيئياً للحد من استغلال الأراضي لأعمال ردم النفايات وحماية البيئة من أخطار التلوث. واستعرض المشاريع والدراسات البيئية التي تنفذها البلدية حالياً ومنها مشروع بنظام «بي.أو.تي» القائم على استقبال ومعالجة النفايات الإنشائية والاستفادة من أكبر قدر ممكن من مكوناتها والتخلص من تلك المفروضة بأساليب سليمة بيئياً. وأوضح ان المشاريع تضم

طارق الشراح: جمعية الروضة وحولي تحقق أعلى قفزة مبيعات في تاريخ الجمعيات التعاونية

أعرب عضو مجلس إدارة جمعية الروضة وحولي التعاونية ورئيس اللجنة الاجتماعية م. طارق الشراح أن مجلس الإدارة وأعضائه يسعون دائماً للتأقده بمستوى الجمعية والنهوض بها على شتى الأصعدة انطلاقاً من الأهداف التأسيسية للجمعية بالارتقاء بالمستويين الاقتصادي والاجتماعي وترسيخ المفهوم التعاوني لسدى أعضائها والقيام بالمشروعات والخدمات التي تهتم المساهمين وتوفير احتياجاتهم ولولازمهم بسعر تعاوني.

وأكد الشراح في تصريح صحافي أن مجلس الإدارة يقدم الخدمات الاجتماعية التي تعود بالنفع على أهالي المنطقة وبما يجيد، لخلق روابط أسرية جديدة، فكانت ثمرة الجهد المتواصل بأنها تصل إلى القفة وأن تكون الأولى في نسبة المبيعات على مستوى الجمعيات التعاونية وذلك تحقق بفضل من الله سبحانه وتعالى بنتائج طيبة لهذا العام عن العام المالي المنتهي بأعلى قفزة مبيعات في تاريخ الجمعيات التعاونية 41,5 مليون دينار، مقارنة بالعام المنصرم حيث بلغت نسبة المبيعات الإجمالية للجمعية 40 مليون دينار فقط.

وأضاف الشراح ان مجلس إدارة الجمعية حرص على أن تكون الجمعية إستراتيجية عمل واضحة تسعى لتبقي في الريادة حيث ينعكس ذلك في تفعيل سياسة عملية تقوم على مبدأ تنشيط المبيعات وتحقيق أعلى النسب وكافة الأرقام السابقة من خلال استقبال جميع الفئات وكافة الشرائح من الزبائن والمستهلكين وأهالي المنطقة ولولازمهم للجمعية، بالإضافة إلى زيادة المنتجات التعاونية للجمعية ومنتجات الجمعية الأساسية إلى أكثر من 80 صنفاً وسلعاً يتم تخفيض أسعارها، كما أن عدد الأسواق والأفرع التابعة للجمعية له دور مهم في الحفاظ على الوصول للقمة. وتابع الشراح أن هذه القفزة النوعية ما كان لها أن تتحقق إلا من خلال التعاون والتكاتف والجهد المبذول في النجاح والإنجاز، من قبل جميع العاملين في كافة الإدارات وتذليل كافة الطاقات والإمكانات المتاحة بالجمعية حتى تتحقق أعلى الإيرادات لينعكس ذلك على تحقيق الأرباح، كما أن عدد المساهمين بلغ دوراً هاماً أيضاً فيها حيث أصبح عدد مساهمينا ما يفوق 13,000. وبالتالي تقوم الجمعية بتوزيع أعلى العوائد على المشترين بنسبة 10٪ على مساهمينا. وعلى مدار ذلك على شيء فإلما يدل على أن الجمعية عدد روادها وسامحها في ازدياد مستمر بفضل الله ومنته، وهذا في حد ذاته إنجاز آخر تتخبر به الجمعية.

وبين الشراح أن اهتمام الجمعية في إطار خطط مجلس الإدارة في تنشيط حركة المبيعات بصب في معادلة صعبة مفادها جودة وبقاى الأسعار من خلال المبرجات الترويجية السنوية ذات السلع عالية الجودة والأسعار المخفضة والخسومات في الأنشطة الترفيهية وذلك لخدمة مساهمينا وتخفيف الأعباء عليهم وكسر غلاء الأسعار. واحتتم الشراح تصريحه بقوله إن الجمعية تسعى وتطمح دائماً للأفضل في كل شيء وأنه لا يوجد أفق محدد للطموحات التي تضعها الجمعية سواء كان ذلك بتحقيق أعلى المبيعات والإيرادات والأرباح أو الأنشطة والخدمات المتميزة التي تقدمها وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق رضا المساهمين وأبناء المنطقة، واعداد إياهم بالمزيد من الخدمات الراقية والمميزة والوصول إلى كل ما يطمحون إليه من خلال دعمهم ومؤازرتهم ومساندتهم حتى يستثنى تقديم الأفضل على الدوام.

● محمد راتب

الجفاف: التوجه العام للدولة يهدف إلى حماية الشباب من الظواهر السلبية



د. فريد كلندر، مفوض اللواء، م. فيصل الجراف، م. فهد (كرم ذياب)

أكد مدير عام الهيئة العامة للشباب والرياضة اللواء م. فيصل الجراف أن الهيئة هي التي تقوم بحماية الشباب من خلال التوجه العام للدولة، وتشارك في جميع المشاركات التي تهتم بالشباب ومن ضمنها الإراض والظواهر السلبية الشائعة. وأضاف خلال افتتاح المؤتمر والعروض التوعوية للوقاية من الأمراض والظواهر السلبية الشائعة الذي نظمه مركز الفنلن امس: ان إقامة هذه الندوات والمعارض تهدف للتحصين العامة ونشر الوعي الصحي ومحاربة السلبيات والآفات في الكويت. وذكر ان هناك الكثير من السلبيات التي نعمل جاهدين لمكافحتها، حيث نقوم بتقديم الدعم لهذا الأمر، مشيراً إلى ان الحكومة مهتمة بشكل كبير برفعة الشباب وتحرس عليهم من طريق البرامج العديدة التي تم وضعها تتعلق بمكافحة الظواهر السلبية. من جانبه، قال رئيس مركز الفنر د. فريد كلندر: يهدف هذا المؤتمر إلى نشر ثقافة الوقاية من الأمراض والظواهر السلبية الشائعة في المجتمع الكويتي، كما يهدف إلى التوعية بالأخطار والآثار المترتبة عليها والتعريف بأهم الطرق وأحدثها للوقاية والحسد منها. وذكر أن المؤتمر أيضاً يهدف إلى تنشئة جيل واع وصحي وسليم من النواحي الصحية والسلوكية والنفسية وتفاصيل القيم الإسلامية. وأشار إلى ان محاور المؤتمر تأتي لمعالجة موضوعات خاصة بالشباب وطلبة المدارس، ومنها يستهدف شريحة الجمهور بصفة عامة، كما تنصّب محاور أخرى على فئة الأسر مثل الإرشاد الأسري والاجتماعي والتربوي والنفسى، بالإضافة إلى تناول بعض الظواهر السلبية التي بدأت بإعتراضها في الفترة الأخيرة مثل ظاهرة العنف في المجتمع وشيوع ظاهرة التدخين بين الأناث، حيث ينصدى لتلك المحاور نخبة متميزة من اساتذة الجامعة ووزارة الصحة وعدد من المشايخ والعلماء.

● عبد الكريم العبدالله

تزامناً مع قرارات اللجنة الفنية الاستشارية للمرأة العربية العفاسي: انطلاق الاحتفالات باليوم العربي للأسرة في الكويت تحت شعار «وطنيتنا.. تجمعنا»

لحصول المواطن على أفضل وقانون المساعدة رقم 12 لسنة 2011 الجديد الذي تم إقراره مؤخرًا احد مؤشرات حرص الدولة على حصول المواطنين على أفضل رعاية وشمول فئات جديدة لا يشملها القانون بما يتيح لمجموعة أكبر في المجتمع بالرعاية التي توفر لهم العيش الكريم. كما ان مشاريع برامج عمل الحكومة الخاصة بالوزارة والمبلفة 22 مشروعاً يتم الإعداد والتحرير لها وتنفيذها بما يتوافق مع سياسة الدولة في النهوض بالخدمات الاجتماعية وتطويرها بما يتوافق مع متطلبات العصر. وقال: ان الله حيانا وطننا غالبا هو أمانة في أعناقنا جميعا، وعلينا اليوم من موقعنا هذا ان نعمل على صيانة الثوابت الوطنية.. وخلق الرأي العام المستقر ومحاربة المفاهيم المغلوطة ومحاربة مظاهر الفرقة والتفتت بين فئات المجتمع. ان ما تسعى له اليوم هو غرس المفاهيم الصحيحة للمواطنة وتجسيد حب الانتماء والولاء لهذا الوطن وتجسيد مبادئ قبول اختلاف وجهات النظر.

وزاد: ان الاسرة ذلك الكيان الذي يزرع في نفوس ابنائنا القيم والأخلاق وهو ما يربيه على المواطنة والصالحه ونحن في دولة مسلمة ارتضت المنهج الإسلامي الذي نتلقاه من قرآنا الكريم ومن هدي رسولنا العظيم والذي يحثنا على الوحدة والتعاون.

في مجال الاسرة بمسؤوليتهم تجاه وطننا الحبيب. وكان نابعا من احتياجات المجتمع وما يشهده وطننا الأمن من أحداث لم يعهدها من قبل. ان ما يدور في مجتمعنا اليوم ما هو إلا ثمرة ما بذرناه في نفوس ابنائنا.. وما تشر به من بيئتهم المحلطة، فما يدور في الاسرة لا يكمن ضمن اطرافها بل يتعداه ليشمل المجتمع بأسره. وأضاف: من هنا كان الحرص على توعية الاسرة بمفاهيم المواطنة السليمة.. المواطنة الصالحة التي تهدف إلى التنمية والإصلاح والتطور والعمل على غرسها في نفوس الابناء ليشبوا على حب الوطن وحب الانتماء.. والإخلاص له. واننا ففي مرحلة تتطلب منا كل في موقعه ان يولي مسؤولياته تجاه الوطن الاهتمام المطلوب ومحاربة المفاهيم المغلوطة هي الهدف الاسمي. ان وطننا علينا حقاً، حق الحب والانتماء والتطوير. وقال لا تالو الحكومة جهدا في تلبية احتياجات المواطنين، والمقيمين على هذه الارض الطيبة ولا تدخر جهدا في سبيل توفير الحياة الكريمة لهم. ولوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دور كبير في توفير الخدمات للمواطنين والمقيمين التي تتنوع بين برامج توعوية وإرشادية وتدريبية وخدمات اجتماعية ونفسية وإيوائية ورعاية اجتماعية وأسرية ورعاية مادية.. وغيرها. ولا شك بحرص الوزارة على تحسين خدماتها

أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل د.محمد العفاسي اليوم السابع من ديسمبر عن بدء انطلاق احتفالات الكويت باليوم العربي للأسرة تزامناً مع قرارات اللجنة الفنية الاستشارية للمرأة العربية المنبثقة عن جامعة الدول العربية والتي ستقام هذا العام تحت شعار: «وطنيتنا.. تجمعنا». وقال د.العفاسي في كلمة بالمناسبة ان اختيار شعار الاحتفال هذا العام كان نابعا من احساس المسؤولين



د. محمد العفاسي

«الشؤون»: العارضي مديراً مؤقتاً لجمعية هدية

أصدر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل د.محمد العفاسي القرار الوزاري رقم 122/ لسنة 2011 بشأن حل مجلس إدارة جمعية هدية التعاونية جاء فيه: مادة أولى: يعتبر مجلس إدارة جمعية هدية التعاونية مغلغاً بقوة القانون. مادة ثانية: تعيين مبارك العارضي مديراً مؤقتاً لجمعية هدية التعاونية لحين انتخاب مجلس إدارة جديد. مادة ثالثة: على مجلس الإدارة المنحل تسليم جميع

الأوراق والمستندات والاختام الخاصة بالجمعية إلى المدير المعين خلال 3 أيام على الأكثر من صدور القرار. مادة رابعة: على المدير المعين بموجب هذا القرار فتح باب التشريع لعضوية مجلس الإدارة خلال شهر من تاريخ تعيينه واتخاذ اجراءات دعوة الجمعية العمومية لانتخاب مجلس الإدارة الجديد. مادة خامسة: يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر بالجريدة الرسمية وعلى المختصين التنفيذ كل فيما يخصه.

الجهات القانونية هي التي ستحدد من المسؤول بمشكلة الشاش «الصحة» تعترف في ردها على ما نشر في «الأنباء»: تحفظنا على دفعة الشاش غير المطابق للمواصفات

خصوصاً من تضرروا بسبب الشاش الذي تحفظت عليه المستودعات الطبية، كما نود ان نشير إلى ان المستندات التي نشرتها «الأنباء» تحددت عن نفسها في قضية الشاش الامر الذي كشفناها من اجل المصلحة العامة وصحة المرضى، وفيما يلي رد الوزارة: تهديكم ادارة العلاقات العامة والإعلام بوزارة الصحة اطيب تحياتها وتمنياتنا لكم بالتوفيق، نفيكم بأنه قد جاءنا الرد التالي من مدير ادارة المستودعات الطبية حول الموضوع المشار اليه اعلاه ذكر فيه ان هذه النوعية من الشاش الاخضر يتم استيرادها منذ العام 2001 ومن الشركة نفسها وذلك اما عن طريق المبرجات المحلي او من خلال مناقصة الشراء الموحد عن طريق اللجنة الفنية بالمكتب التنفيذي لسدول مجلس التعاون الخليجي، وللعلم فإنه لم يرد من دول مجلس التعاون اي شكوى بخصوص هذه النوعية من الشاش من قبل ولا يزال يستخدم بدول مجلس التعاون الخليجي، كما انه يتم صرف الشاش الاخضر من قبل ادارة المستودعات الطبية إلى المستشفيات والمرافق الصحية وذلك لاستخدامه في غرف العناية المركزة والأقسام التخدير ولم تقم ادارة المستودعات الطبية باصدار اي تعليمات للمستشفيات في شأن استخدام النوعية المذكورة في غرف العمليات بدلا من الشاش الابيض المعقم، كذلك فإن ادارة المستودعات الطبية تستورد نوعيات اخرى لا تتوافق اعتباراً أكثر قوة من هذا الاعتراف الصريح ان الادارة قد تحفظت على هذا الشاش وانها تسلمته بناء على موافقة مدير منع العدوى.

وان الهدف من النشر لم يكن لمصلحة جهة اخرى، لكننا نبغي المصلحة العامة ومصلحة المريض، ونضعها نصب أعيننا، ونتمنى من جميع ادارة وزارة الصحة ان تكون قراراتها على نفس مستوى قرارات ادارة المستودعات الطبية ولا نقبل اي مادة قد تلحق الضرر بالمريض حتى لو كانت مستخدمة منذ العام 2001 وفي اي دولة اخرى. اما تحديد الجهة المسؤولة عن هذا الخلل فإنها مسؤولة الجهات القانونية بوزارة الصحة والتي نعتقد جازين انها ستقوم بعملها على اكمل وجه وتفتح تحقيقاً موسعاً لكشف عن هذه الاخطاء ومحاصرة المسببين سواء كان ذلك بسبب الاهدال او لاي اسباب اخرى. ونحن في النهاية ننشر رد «الصحة» كما هو ونترك للقارئ ان يستنتج الحقيقة،

● عبد الكريم العبدالله

أكثر من 100 مليون دينار قيمة العقد مع جامعة جون هوبكنز لتطوير مستشفيات «الصحة»

علمت «الأنباء» من مصادر صحية مطلعة ان قيمة مبلغ العقد للتعاقد مع جامعة جون هوبكنز لإدارة مستشفيات العدان والجبراء والأميري والغروانية بلغت 355 مليون دولار أي بما يعادل أكثر من 100 مليون دينار. وذكرت ان ديوان المحاسبة وافق على طلب وزارة الصحة للاستعاقة بفريق من جامعة جون هوبكنز الأميركية لإدارة المستشفيات السابقة، مشيرة في الوقت نفسه ان ان مدة العقد 4 سنوات.

وبينت المصادر ان الهدف من هذا التعاقد هو تطوير

الشومر: إستراتيجية عربية موحدة لمكافحة الإيدز

الخصوصية للمصابين به وحصول المصابين على جميع الحقوق في إطار حقوق الإنسان وضمان حقوقهم في التعليم والعمل والعلاج والوقاية ومكافحة الوصمة والتمييز.

● حنان عبدالمعبود

أهمية إدماج حقوق المصابين بالإيدز في إطار حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في الوقاية والعلاج ضمن استراتيجيات وخطط رصد وتقييم ومكافحة المرض، مؤكدة انه تم الاتفاق على أهمية وضع خطة إستراتيجية موحدة للدول العربية استرشاداً بالإستراتيجيات العالمية وضمن إطار التعاون بين دول الإقليم، مضيفة ان الكويت حرصت على حماية الأسر والأجيال القادمة من الإصابة بالعدوى بالفيرس وذلك فإن القانون رقم 31 لسنة 2008 ولائحته التنفيذية يكفل حماية المقيمين على الزواج من الإصابة بالفيرس إذ ان فحص الإيدز هو المفضل على الزواج. كما ان الكويت توفر العلاج المجاني لجميع المصابين وطبقاً لأحدث البروتوكولات العالمية وحسب مواصفات منظمة الصحة العالمية. كما عرضت الشومر إنجازات الكويت في التصدي للإيدز، مشيرة إلى انها من أولى الدول التي وضعت المرسوم بالقانون رقم 62 لسنة 1992 في شأن الوقاية من الإيدز ومكافحته وضمان السرية

استضافت العاصمة السعودية الرياض الاجتماع الإقليمي الدولي الصحي لتوحيد الجهود للتصدي للإيدز والذي عقد في الفترة من 28 نوفمبر الماضي حتى 1 ديسمبر الجاري، وشاركت فيه الكويت، ومن جانبها أكدت رئيسة مكتب الإيدز والأحصاءات والمعلومات في وزارة الصحة د.هند الشومر ان هذا الاجتماع شارك فيه مسؤولو البرامج الوطنية لمكافحة الإيدز بدول مجلس التعاون والمنظمات الدولية مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز والتحالف الدولي لمكافحة الإيدز والشبكة العربية الإقليمية لمكافحة الإيدز، مشيرة إلى أنه تمت مناقشة الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإيدز ومؤشرات انتشار العدوى بالفيرس وجهود التصدي له في دول إقليم شرق المتوسط وشمال أفريقيا وتم التأكيد على ضرورة بناء وتعزيز شراكة مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام بهدف تفعيل الاستجابة لمكافحة الإيدز في الدول العربية. وقالت الشومر في تصريح لها: «ان الاجتماع أبرز



د.هند الشومر

المؤتمر الدولي الأول لذوي الاحتياجات الخاصة: 12 توصية حول صعوبات التعلم ونشئت الانتباه



لقطة تذكارية للمشاركين بالمؤتمر (متن غوزال)

التعاون ومد جسور التواصل بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية، تبادل الخبرات وتدريب الكفاءات والكوادر الوطنية المتخصصة في مجال صعوبات التعلم ونشئت الانتباه وفرط النشاط، الاستمرار في إجراء الأبحاث العلمية الميدانية وتشجيعها على التعرف على طبيعة صعوبات التعلم والاختبارات والبرامج العلاجية بالغة العربية المناسبة لمواجهتها، إعداد البرامج التوعوية والأنشطة المختلفة لأولياء الأمور والعاملين في التعليم لتحقيق التواصل الفعال بين المدرسة والبيت، ورئيسة الجمعية الكويتية لضمان رعاية طلب ذوي صعوبات التعلم واضطراب نشئت الانتباه وفرط النشاط، إعداد وتطوير برامج التدخل المبكر للأطفال في عمر ما قبل الالتحاق بصعوبات التعلم واضطراب وفرط النشاط لما تحتويه من أهمية في تهيئة الطفل لمرحلة دخول المدرسة، ضرورة الاستعاة والاستفادة من جهود المؤسسات الإعلامية تقنيات الاتصال الحديثة في خدمة صعوبات التعلم واضطراب نشئت الانتباه مما يحقق ثقافة أسرية ومجتمعية بهما، الاهتمام بتوفير ورش عمل تعالج المشاكل السلوكية التي تواجه الطلبة، وتفعيل طرق تعديل السلوك لديهم وتعزيز دور الاختصاصي النفسي، دعم وتطوير البرامج الغذائية المناسبة والطبيعية كأحدى الوسائل المهمة التي يحتاجها الأطفال، تطوير الآليات التنظيمية والإدارية والفنية في الإشراف والمتابعة على المؤسسات التعليمية الخاصة التي توفر خدمات تعليمية لصعوبات التعلم ونشئت الانتباه وفرط النشاط.

اختتم المؤتمر الدولي الاول لذوي الاحتياجات الخاصة «صعوبات التعلم واضطراب نشئت الانتباه وفرط النشاط» الأنشطة التي استمرت على مدار يومين، وقد خلص المؤتمر إلى 12 توصية لقاهها مساعد المدير التنفيذي لمركز تقويم وتعليم الطفل د.عيسى الجاسم خلال حفل الختام.وفي حفل الختام تم تكريم المشاركين والحاضرين والمنظمين بالمؤتمر بحضور كل من وكيل وزارة التربية المساعد للتعليم النوعي محمد الكندري، ونائب الأمين العام للمصارف الوقفية للامانة العامة للاوقاف محمد الجلامه، ورئيسة الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم أمال السايير، والمدير العام مركز تقويم وتعليم الطفل فانتن البدر ود.عيسى الجاسم.

وقد شهد المؤتمر الذي عقد تحت شعار «المستقبل بجمعنا» العديد من الأنشطة والمحاضرات والقراءات والمناقشات خلال 28 جلسة من جلسات المؤتمر الذي شارك فيه كوكبة من الاختصاصين والخبراء ومجموعات كبيرة من العاملين في الميدان والمهتمين به وأولياء الأمور، وخرج المؤتمر بنتائج إيجابية أفاقت التوقعات ومن اهم هذه التوصيات ما يأتي: ضرورة تضمين الإعاقات التعليمية ضمن المادة الأولى من القانون رقم 8 لعام 2010 أو مذكرته التفسيرية انساقاً مع المادتين 9 و10 وذلك لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقت التعليمية وضمان استمرارية توفير الخدمات التعليمية الملائمة لهم وعدم المساس بها، ضرورة الاهتمام بتطوير أدوات قياس وتشخيص صعوبات التعلم واضطراب نشئت الانتباه وفرط النشاط وبناء البرامج العلاجية المناسبة، الاستمرار في